

العنوان:	لا النافية للجنس في القرآن الكريم: دراسة تحليلية تطبيقية
المؤلف الرئيسي:	شعيب، سفيان بابكر
مؤلفين آخرين:	حسين، محمد صالح(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2001
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 273
رقم MD:	661522
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	القرآن الكريم، النحو، حروف النفي، لا النافية للجنس، الجملة الاسمية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/661522">http://search.mandumah.com/Record/661522</a>

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### أ. مُقَدِّمَةٌ:

الحمد لله الذي نور بكتابة القلوب وأنزله في أوجز لفظ ، وأعجز أسلوب ، فأعيت بلاغته البلغاء، وأعجزت حكمته الحكماء ، وأبكرت فصاحته الخطباء ، وأبهرت تراكيبه أهل اللغة والنحاة.

فنفي عنه ماهية الشك ، والريب ، والمرء ، في الدلالة والمعنى والأسلوب ، حيث حصر فيه ألوهيته تعالى ، ونفي جنس ألوهية غيره علي طريقة التنصيص ، فأثبت وحدانيته تعالى في الذات والصفات والأفعال بأوجز أسلوب وأوضح بيان .

واختار العربية لتكون أداة التوصيل ووسيلة الإبانة ، ووعاء التفكير للرسالة الخاتمة الخالدة، التي تنتظم جميع شئون الحياة ، وتستجيب لمشكلاتها علي مر الدهور والأزمان باشتقاقها وتراكيبها الواسعة .

والصلاة والسلام علي المبعوث رحمة للعالمين ، ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين، الذي أوتي جوامع الكلم ، وأفصح من نطق بالضاد، فكان في القمة من الفصاحة والبلاغة والبيان، وعلي آله وصحابه ومن دعا بدعوته وسار علي نهجه إلى يوم الدين .

أما بعد :

فإن الحقيقة الواضحة التي لا ريب فيها ولا شك ولا مرء، هي أن التراكيب النحوية في القرآن الكريم وإن جرت علي قواعد وقوانين تركيب الجملة العربية؛ إلا أنها تختلف عنها اختلافاً بيناً ، وذلك ، لأن النحو القرآني ، يقوم علي أسلوب حسن النظم ، ومتانة التركيب وقوة الصياغة ؛ فلذلك ، لابد للباحث والناظر إلى النحو القرآني أن ينظر إليه في مرآة البلاغة والبيان ؛ لأن القرآن الكريم هو الأصل الأول ، والدعامة الحقيقية التي ترتكز عليه القواعد النحوية واللغوية والبلاغية وغيرها في سائر الدهور والأزمان .

فلذلك التزمت بأن يكون موضوعي لهذا البحث — وغيره إن شاء الله — حول النص القرآني الذي لا يأتيه الباطل من بين يده ولا من خلفه؛ لما اشتمل عليه من وضوح الأسلوب ودقة الصنع وبديع الإحكام ، وسحر البيان ؛ لأنها تراكيب كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير .

فاتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي لعرض وجهات نظر النحاة والمفسرين حول (لا) النافية للجنس في القرآن الكريم .

والمنهج الاستقرائي في إحصاء المواضع التي تتعلق بها ، والمنهج التحليلي : في تحليل آيات التي وردت في هذه المواضع التي استخدمت فيها ( لا ) النافية للجنس مع ما تعلق بها . وذلك عن طريق ثلاثة محاور .

#### أ/ المحور الأول: الإعراب:

للقوف حول آراء النحاة والمفسرين في تحليلهم النحوي وتوجيه القراءات القرآنية المختلفة وأثرها في المعنى الدلالي .

#### ب/ المحور الثاني: المعنى الدلالي:

للقوف على المعنى الدلالي لنفي الجنس من حيث بعده الدلالي والبلاغي للوصول إلى المعنى الدقيق الكامل لنفي الجنس نصاً أو غيره .

#### ج/ المحور الثالث: مقام المقال :

للقوف على المقامات المقالية المختلفة المتعددة الأغراض من حيث مقتضى حال المخاطبين من خلو الذهن وتردده وإنكاره وغير ذلك ومن حيث المدح والذم ، والترغيب والترهيب .. الخ . لأن المقام المقالي يرشد إلى بيان الجمل ، وتعيين المحتمل ، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، والتنوع الدلالي . ونحو ذلك . لأنه من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم للسامع فاشتمل هذا البحث على ثلاثة أبواب وبداخلها ثلاثة فصول بعد المدخل، وخاتمة . والله من وراء القصد . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ب/ الدوافع لاختيار هذا الموضوع أهمها :

١/ الدافع الأول: ديني :

لأن تعلم اللغة العربية ، وتراكيبها ، وأساليبها من الدين؛ لأنه لا سبيل إلى فهم الكتاب ، والسنة فهماً كاملاً إلا بها، و فهمهما ، واجب للعمل بهما ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

٢/ الدافع الثاني :

إنني لم أطلع على دراسة شاملة وافية عن لا النافية للجنس في القرآن الكريم التي تتعرض وتتناول المعنى الدلالي والمقام المقالي بعد التحليل النحوي استقلالاً .

٣) الدافع الثالث :

جمع شتات المسائل التي تتعلق بلا النافية للجنس وحصرها ، وعرضها بأسلوب جديد يتناول التحليل النحوي ، والدلالي ، والمقام للمقال ، للوصول إلى الفهم الحقيقي الدقيق للنص القرآني بأيسر أسلوب

٤) الدافع الرابع :

الدعوة إلى الرجوع إلى التفاسير القرآنية للوقوف على المسائل التي تتصل بالتحليل النحوي للآيات القرآنية باختلاف قراءاته ؛ لأن القرآن الكريم هو الأصل الأول ، وهو أصح نص للقواعد النحوية واللغوية والبلاغية وغيرها؛ لما فيه من وضوح الأسلوب ودقة الصنع وبديع الإحكام وسحر البيان في سائر أحكامه وقواعده .

٥) الدافع الخامس :

الدعوة للوقوف على الدلالات التي تحدثها ( لا ) النافية للجنس ( وغيرها من الأدوات ) لإزالة اللبس في كثير من المعاني الدلالية لنفي الجنس في القرآن الكريم فيما يفيد الداعية ؛ لإيصال الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ومعرفة أحوال المدعويين . ونحو ذلك .

فالخطة التي رأيت أنها محققة لأهدافي ، ودوافعي من هذا البحث تشتمل على: تمهيد ومدخل وثلاثة أبواب وكل باب يشتمل على ثلاثة فصول وخاتمة وبالله التوفيق .

ج/ التمهيد لهذا البحث (شرح الخطة):

وهو يتضمن خمسة مباحث تدور حول (لا) وأحكامها وما يتعلق بها .

أ/ المبحث الأول :

يتضمن ( معني النفي في اللغة العربية ) وتعريف النفي لغة واصطلاحاً ، والفرق بين النفي والجحود ، وأشهر أدوات النفي في اللغة العربية ووظيفة النفي بها .

ب/ المبحث الثاني في أحوال اسم ( لا ) :

ويتضمن : تعريف ( لا ) نفسها ( النافية للجنس ) وشروط عملها لنفي الجنس ، وأحوال اسمها من حيث الإفراد ، والإضافة ، والشبيه بالمضاف وحذف الاسم إن فهم في حالة نادرة ، وحذف الاسم والخبر معاً في حالة أندر منها في هذا الأسلوب مع أمثلة تبين هذا الاستخدام .

ج/ المبحث الثالث في أحوال خبر ( لا ) :

ويتضمن : ( أحوال خبر (لا) من حيث الإفراد ووقوعه جملة اسمية ، أو فعلية أو شبه الجملة (ظرف أو جار ومجرور) وحذف الخبر بالكلية للعلم به ) أو للإيجاز ، مع أمثلة تبين هذه الأساليب .

د/ المبحث الرابع :

في علة بناء الاسم علي الفتح واختلاف النحاة في ذلك وأثر هذا الاستخدام من حيث المعنى الدلالي لنفي الجنس نصاً .

هـ/ المبحث الخامس : في أنواع ( لا ) :

ويتضمن : ( أنواع النفي الذي تحدثه (لا) الداخلة علي الجملة الاسمية والفرق بين النفي في نوعي ( لا ) النافية للجنس والنافية للوحدة وأثر ذلك الأسلوب في المعنى الدلالي .  
وأما الأبواب الثلاثة التي بداخل كل باب ثلاثة فصول ، فهو علي النحو التالي :

أ/ الباب الأول وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

فيما يكون فيه الخبر جملة اسمية وفيه مدخل تعريفى لذلك وينحصر هذا الأسلوب في خمسة مواضع في القرآن الكريم . مع بناء الاسم علي الفتح .

الفصل الثاني :

فيما يكون فيه الخبر شبه جملة ( ظرف أو جار ومجرور ) غير متعدد مرتين أو أكثر في جملة واحدة مع بناء الاسم علي الفتح وينحصر هذا الأسلوب في سبعة وأربعين موضعاً في القرآن الكريم . وفيه مدخل موجز لبيان هذا الحكم .

### الفصل الثالث :

فيما يكون فيه الخبر - أيضاً - شبه جملة ( ظرف أو جار ومجرور ) متعدد ؛ لاحتماله وجوهاً متعددة . وينحصر هذا الأسلوب في خمسة وعشرين موضعاً في القرآن الكريم . وفيه مدخل موجز لهذا الحكم .

### ب/ الباب الثاني وفيه ثلاثة فصول أيضاً :

#### الفصل الأول :

في أسلوب النفي بلا النافية للجنس في كلمة التوحيد ( لا اله إلا الله ) المحصور بإلاً - أداة الحصر - وينحصر ذلك في سبعة وثلاثين موضعاً في القرآن الكريم مع وجوب حذف الخبر فيها ، وفيه مدخل لآراء النحاة في إعراب كلمة التوحيد والمقصود من توجيه النفي فيها .

#### الفصل الثاني :

في أسلوب النفي بلا النافية للجنس المحصور بإلاً في غير كلمة التوحيد وينحصر ذلك في سبعة مواضع في القرآن الكريم . مع بناء الاسم علي الفتح . وفيه مدخل موجز عن ذلك .

#### الفصل الثالث :

في أسلوب النفي بلا النافية للجنس التي يكون خبرها محذوفاً للعلم به - أو للإيجاز - وينحصر ذلك في أربعة مواضع في القرآن الكريم . وفيه مدخل موجز لهذا الحكم .

### ج/ الباب الثالث : وفيه ثلاثة فصول أيضاً

#### الفصل الأول :

فيما يكون فيه اسم ( لا ) مكرر معها محتملاً للإعمال والإهمال وينحصر ذلك في إحدى وعشرين موضعاً في القرآن الكريم وفيه مدخل تعريفي لهذا الحكم .

#### الفصل الثاني :

فيما اختلف فيه النحاة والمفسرون من كونه ( لا ) نافية للجنس أو نافية للوحدة ، أو مهملة وجوباً أو جوازاً مع التكرار وينحصر ذلك في ستة مواضع في القرآن الكريم .

الفصل الثالث :

فيما تكررت فيه ( لا ) وجوباً وليست من باب ( لا ) النافية للجنس أو النافية للوحدة ولكن  
كثر ذكرها فيهما وينحصر ذلك في إحدى وعشرين موضعاً في القرآن الكريم .

و/ خاتمة :

توضح نتائج البحث وما خرج به، ثم نبذة موجزة عن القراء الأربعة عشرة المشهورين ،  
وغيرهم . ثم ثبت المراجع والمصادر . ثم فهرست الموضوعات للبحث ومحتوياته والله من وراء  
القصد و لا حول ولا قوة إلا بالله صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

مدخل تعريفى عن لا وأحوالها  
مدخل تعريفى حول ( لا ) وأحكامها

وينحصر في خمسة مباحث:

١- المبحث الأول : النفي في اللغة العربية:

النفي من العوارض المهمة التي تعرض لبناء الجملة فتفيد عدم ثبوت نسبة المسند إليه في الجملة الفعلية ، والاسمية ، فالنفي يتجه في حقيقته إلى المسند. وأما المسند إليه فلا ينفي؛ ولذلك يمكن في الجملة الاسمية أن يتصدر النفي الجملة، فيدخل علي المبتدأ والخبر معاً ، ويمكن أن يتصدر الخبر فحسب بوصفه المسند في الجملة الفعلية .. الخ .

فالنفي كالأثبات لا يكون إلا خبراً بمعنى يحتمل الصدق والكذب لذاته ولذلك تقبل الجملة الاسمية النفي دائماً . ولا تقبل الجملة الفعلية النفي إلا إذا كان الفعل ماضياً أو مضارعاً. وأما الأمر فلا ينفي مطلقاً . إلا أن يعبر عنه بالنهي نحو قوله ﴿ لا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ ﴾ المائدة آية ٥٩ . أو الدعاء ﴿ لا تُؤَاخِذْنَا ﴾ البقرة . ٢٨٦ البقرة . أو غير ذلك مما يفيد طلب عدم الفعل ، وهو ليس نفيّاً علي أيّ حال<sup>(١)</sup>.

٢- تعريف النفي لغة واصطلاحاً :

لم يهتم النحاة بتعريف النفي كثيراً ويرجع ذلك إلى عدم دراستهم لأدوات النفي في باب واحد بل جاء متفرقاً في الأبواب النحوية المختلفة فهذا بعض التعريفات للنفي لغة ، واصطلاحاً .  
تعريف النفي لغة :

فأصل معنى النفي في كلام العرب الطرد والإبعاد ، ونحوه .  
قال ابن منظور : ( نَفَى الشَّيْءَ يَنْفِي ( تَنْحَى ) ، وَنَفَيْتُهُ أَنَا نَافِيًا ) . وَنَفَيْتُهُ ( طَرَدْتُهُ ) ومعنى (الجُحْد) أي نَفَى الشَّيْءَ نَفْيًا جَحَدَهُ<sup>(٢)</sup> وله معانٍ كثيرة غير هذه .

(١) ينظر بناء الجملة العربية د/ حماسة ص ٣٧٥

(٢) لسان العرب ج ٥ ص ٣٣ مادة نفي وينظر مجمع اللغة ج ٢ ص ٨٧٧ والمعجم الوسيط ج ٢ ص ٣٤٣ ، ومقاييس اللغة ج ٥ ص ٤٥٦



## تعريف النفي اصطلاحاً :

النفي في الاصطلاح : هو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل ، بمعنى أن النفي خلاف الإيجاب والإثبات ؛ لأن الكلام المنفي غير المثبت وذلك باستخدام الأدوات النافية التي تدل على أن الخبر غير واقع<sup>(١)</sup>

## ٣- الفرق بين النفي والجحود :

الفرق بينهما : هو أنه إذا كان النافي صادقاً فيما قاله سمي كلامه نفيًا . وإذا كان يعلم كذب ما نفاه كان جحداً ، فالنفي أعم ، لأن كل جحد نفي من غير عكس . فيجوز أن يسمى الجحد نفيًا ؛ لان النفي أعم ، ولا يجوز أن يسمى النفي جحداً .

فمثال النفي قوله تعالى ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ ٤٠ الأحزاب . ومثال الجحد قوله تعالى ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ ١٤ النمل<sup>(٢)</sup> .

## ٤- أدوات النفي في اللغة العربية :

فأدوات النفي في العربية الفصحى سبعة وهي :

### ١- ( لَيْسَ ) :

ومعناه نفي مضمون الجملة في الحال مثل قولك ( زَيْدٌ قَائِمٌ ) ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإن قلت ( لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا ) . فقد نفيت هذا المعنى . وينفي غير الحال بقرينة التكلم وقال ابن مالك : ( ترد لنفي العام المستغرق المرادبة الجنس كلا التبرئة ، وهو مما يغفل عنه) . وخرَجَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ . ﴿ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيْعٍ ﴾ العاشية<sup>(٣)</sup> . وتختص بنفي الجملة الاسمية خاصة كما مثل .

### ٢- الأداة الثانية ( ما ) :

( ما ) تستخدم في نفي الجملة الاسمية والفعلية في الحال مثل ( ليس ) وتختلف معها في حال دخولها على الماضي لأنه يبقى على معناه في الماضي نحو ( ما يقوم محمدٌ غدًا ) كان معنى الاستقبال آتياً من كلمة ( غدًا ) . وقيل معناه التوكيد ك ( قد ) .

(١) ينظر الكشاف ج ١ ص ٣٣٦ ، والجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ١٥٢ والفخر الرازي ج ١١ ص ٢٧١ وروائع البيان ج ١ ص ٥٤٦ وإعراب

القرآن وبيانه ج ٢ ص ٤٦٥ والتحرير والتنوير م ٤ ج ٦ ص ١٨٤ .

(٢) ينظر البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٧٦

(٣) ينظر المنصّل بين يعيش ج ٧ ص ١١١ والإتقان في علوم القرآن ج ١ ص ١٧٥ ومعني اللبيب ص ٣٧٢

٣- ( لَنْ ) :

تختص ( لن ) بنفي الجملة الفعلية ذوات الفعل المضارع لا غير . وهي تجعل الفعل خالصاً في الدلالة علي الاستقبال من حيث المعنى ، وإن كان في اللفظ باقياً على احتماله للحال والاستقبال .  
وتفيد تأكيد النفي عند كثير من النحاة<sup>(١)</sup> واستمرار ذلك ما لم يطرأ مانعٌ حسب مقام المقال نحو قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ﴾ ٩٥/البقرة.

٤- ( إِنْ ) :

من إحدى استعمالات ( إن ) أن تكون حرف نفي، ينفي الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ولا تختص بإحدهما دون الأخرى . نحو ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ ٦٨ يونس- ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ ١٠٩ الأنبياء. والنفي بها يفيد التوكيد؛ لاشتراكها في الصيغة مع إن المخففة من الثقيلة<sup>(٢)</sup> .

٥-٦- ( لَمْ ، لَمَّا ) :

فهما تستخدمان لنفي الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع دون غيرها . وهما معاً يجزمان المضارع ، ويجولان معناه إلى معنى الماضي مثل ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ( وَلَمَّا يَحْضُرِ الْعَامُ ) . وهناك فروق بينهما في النفي حسب مقتضى الحال<sup>(٣)</sup> .

٧- ( لَا ) :

فهي أداة تستخدم لنفي الجملة الاسمية فيكون النفي بها عاماً شاملاً ، وتستخدم أيضاً لنفي الجملة الفعلية ، فتكون لنفي المستقبل حيث لا تؤثر في الفعل شيئاً في حالة الإعراب أي في تغيير الحركات الإعرابية<sup>(٤)</sup> . ولها أحوال :

- أ- وقد ينفي بها الماضي علي قلة وعندئذ تتكرر مثل قوله تعالى ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ ٣١ القيامة ، ومنه ﴿فَلَا افْتَحِمَ الْعَقَبَةَ﴾ ١١ البلد علي تقدير التكرار.
- ب- وتزاد عليها التاء فتصير ( لآت ) وتختص حينئذ بنفي نوع مخصوص من الجملة الاسمية بحذف أحد طرفيه ، وتكون الجملة ذات دلالة خاصة حيث يشترط أن

(١) المراجع السابقة والنحو الواي ج ١ ص ٥٠ وحاشية الصبان ج ٣ ص ٢٧٨

(٢) ينظر كتاب سيويه ج ٢ ص ٣٠٥ وبناء الجملة العربية ص ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٣) ينظر الكشف ج ٤ ص ١٧ ومعني اللبيب ص ٢١٩ وشرح المفصل ج ٨ ص ١٠٨

(٤) ينظر الكشف ج ٤ ص ١٧ والبرهان في علوم القرآن ج ٤ ص ٣٥١

تكون ألفاظها دالة علي الزمن كالحين والوقت والساعة . نحو قوله ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ ٣ ص وهي عاملة عمل (لَيْسَ) عند سيبويه ، وعمل (إِنَّ) عند الأخفش .  
ج- إنها ربما قامت مقام كلام متقدم تقتضي نفيه مقدراً؛ لدلالة ما بعده عليه فتكون جواباً ، ورداً له قبل القسم ، وذلك مثل قوله تعالى ﴿لَا أَقْسِمُ بِسَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (١) القيامة .

فكأنها رد لمن قال : ( لا تجتمع عظام الإنسان ولا تخلق مرة ثانية ) وهو أولي من أن تجعل ( لا ) زائدة في أول الكلام إذ الزيادة مع التقديم متناقضان ، إذ لا يقدم لفظ بابه التأخير إلا اعتناءً به ، واعتماداً عليه ، ولا خفاء يتناقض هذا مع إرادة زواله .

د- وتكون حرف عطف . فتعطف الاسم علي الاسم والجملة علي الجملة فتشرك بينهما في اللفظ من رفع ونصب وخفض وجزم ، واسمية وفعلية ، وتؤايلت بينهما في المعنى . لأنها لا تخرج ما بعدها من أن يدخل في حكم ما قبلها من إثبات الفعل بشرط أن لا يكون قبلها نفي لئلا يفسد معناها؛ إذ هي للنفي ونفي النفي إثبات ، وهي من قبل النفي الضمني؛ لأن النفي معها لا يكون مسلطاً علي الجملة كلها .  
(وفيها أوجه أخرى)<sup>(١)</sup> . الأمثلة لما سبق:

- ١- مثال التي تعطف بعد الإيجاب: (يقوم زيدٌ وعمرو).
- ٢- وبعد الأمر: (اضرب زيداً لا عمراً).
- ٣- وجملة اسمية: (زيدٌ قائمٌ لا عمروٌ قاعدٌ).
- ٤- وجملة فعلية: (يقيمُ زيدٌ لا يسافر عمرو).
- ٥- المجرور: (الرأيُ السديدُ يهدي إلى العقلِ (لا) العاطفة)<sup>(٢)</sup>.

### المبحث الثاني

#### في تعريف لا النافية للجنس وأحوال اسمها وخبرها

(١) ينظر بناء الجملة العربية ص ٣٨٥ - ٣٨٦

(٢) البرهان في علوم القرآن، ج ٤، ص ٣٥٦، وشرح الأزهري، ص ٩٥.

أ/ تعريف لا النافية للجنس وأسلوب النفي بها :

هو حرف ناسخ من أدوات النفي العام من أخوات (إنّ) وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني . نحو ( لا أَحَدًا أَغْيِرُ مِنْ اللَّهِ ) . وتسمي لا النافية للجنس وتسمي لا التبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن جميع أفراد جنس اسمها . أو تبرئ جنس المبتدأ بجميع أفرادها عن الاتصاف بالخبر .

فأسلوب النفي بها عند النحاة وغيرهم : وهو شمول عموم أفراد الجنس ، واندراجه تحت النفي حيث يكون النفي بها نفي الجنس علي سبيل استغراق أفراد الجنس .

وذلك نحو قولك ( لا طَالِبَ كَسُولٌ ) فأسلوب النفي هنا أنك تنفي الكسل — لا عن طالب واحد — بل تنفيه عن جميع أفراد جنس الطالب ، وبعبارة أخرى . أنت تبرئ الطلاب جميعاً من صفة الكسل .

وبهذا الأسلوب أهما إذا دخلت على المبتدأ والخبر وعملت فيهما عمل الحروف المشبهة بالفعل فتنصب الأول علي أنه اسمها وترفع الثاني علي أنه خبرها . كانت نافية للجنس على التنصيص ولكن تحتاج في ذلك إلى توفر بعض الشروط . كما أن لاسمها وخبرها أحكاماً خاصة كما سيأتي<sup>(١)</sup> .

ب/ شروط عملها :

لا تعمل ( لا ) النافية للجنس عمل الحروف المشبهة إلا بتوفر شروط هي:

١- أن تكون نافية . فان لم تكن نافية لم تعمل مطلقاً نحو ( فَعَلْتُ الْخَيْرَ بِلا تَرَدُّدٍ ) فإنها بمعنى غير فلا تعمل .

٢- أن يكون الحكم المنفي بها شاملاً لجنس اسمها كله<sup>(٢)</sup> نحو ( لا رَجُلٌ مُسَافِرٌ ) مريداً نفي السفر عن جميع الرجال . فان لم تكن كذلك كان مريداً به نفي الواحد نحو ( لا رَجُلٌ مُسَافِرٌ ) وذلك راجع إلى قصد المتكلم ، وإلى المعنى الذي يريد التعبير عنه . وعلي السامع أن يفهم نفي الجنس كله أو نفي الواحد .

(١) ينظر شرح الأشموني ج ٢ ص ٢-٦ وحاشية أبي النجا ص ٩٢ والنحو الرصافي ص ٤٢٦ والمحيط لمحمد الانطاكي ج ٢ ص ٣٤ وشرح

الأزمهرية للقطار ص ١١١ والنحو الشامل ص ١٧٢ ومعجم الإعراب والإملاء ص ٤٥٧ .

(٢) وتختص بهذا النفي لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى .

٣- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ وذلك نحو ( لا عامِلَ مُهْمِلٌ ) باعتبار أن هذا الشرط نتج عن الشرط السابق؛ لأن اسمها يعني جنسه كله فيجب لذلك أن يكون نكرة ، لأن التعريف تحديد ، والتحديد يتنافى مع إرادة الجنس كله وذلك مثل قولك ( لا سَعِيدٌ في الدَّارِ ) بالرفع والتنوين . فأنت هنا لا تنفي الوجود في الدار عن جميع الرجال بل تنفيه عن سعيد فقط وإذن تكون ( لا ) غير نافية للجنس كله وبالتالي فهي مهملة ويجب تكرارها . نحو ( لا سَعِيدٌ في الدَّارِ وَلَا خَالِدٌ ) لفتح شرط التنكير<sup>(١)</sup> .

٤- أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفواصل نحو ( لا رَجُلٌ مَوْجُودٌ ) فإذا فصل ولو بالخبر أهملت ووجب تكرارها مثل ( لا في الدَّارِ رَجُلٌ ولا امرأةٌ ) لفقد الترتيب .

٥- أن لا يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل عليها حرف جر أهملت وكان ما بعدها مجروراً به نحو ( سَافَرْتُ بِلا زادٍ ) .

٦- أن يكون النفي نصاً ، أي يكون المقصود بما نفي الحكم عن الجنس نصاً لا احتمالاً فإن لم يكن علي سبيل التنصيص لم تعمل عمل إن . بل تعمل عمل (ليس) كما سبق في الشرط الثاني .

فالشروط هذه يجب أن تجتمع جميعها في (لا) لتعمل هذا العمل . فهذه الشروط أربعة منها في

( لا ) مباشرة وهي:

١/ أنها للنفي

٢/ للجنس

٣/ للتنصيص

٤/ عدم توسطها بين عامل ومعموله . واثنين في معموليها وهما:

١/ تنكير اسمها

٢/ تنكير خبرها . وواحد في اسمها . وهو اتصاله بما مباشرة . زاد بعضهم شرطاً وهو أن لا

ينتقض نفيهما بإلا طبقاً للأشهر<sup>(٢)</sup>

(١) ولا المكررة يجوز إعمالها وإعمالها ولها خمسة أوجه في استخدامها في مثل هذا الأسلوب وسيأتي في الباب الرابع إن شاء الله

(٢) ينظر النحو الوافي ص ٦٢٥ - ٦٢٧ ونحو الألفية لحمد عيد ج ١ ص ٢٨١ والنحو الوضعي ج ٢ ص ٤٣٦ والمحيط ج ٢ ص ٣٤ - ٣٦ ومعجم

النحو ص ٢٩٢ ومقدمة الجزولية في النحو ص ١١٨ وبناء الحملة العربية ص ٣٩٩ .

ج/ في أحوال اسم لا النافية للجنس :

لا يخلوا اسم لا هذه من ثلاثة أحوال على ما يلي . أو أربعة :

١/ المفرد :

أ/ تعريفه :

عرفه النحاة ( بأنه ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف في باب ( لا ) ويشمل المثنى والجمع ) . ويقصدون به غير المركب بمعنى ما ليس جملة ولا شبه جملة فيدخل في ذلك المفرد العددي ، وهو ما قابل المثنى والجمع . وجميع الآيات القرآنية وردت على هذا النسق مثل قوله ( لا ضَيْرَ ) ( لا مُبَدَّلٌ ) .. الخ .

ويدخل فيه المثنى بنوعيه . نحو ( لا مُسْلِمِينَ لَكَ ) ( لا مُسْلِمَتِينَ لَكَ ) والجمع أيضاً بنوعيه ( لا مُسْلِمِينَ لَكَ ) ( ولا مُسْلِمَاتٍ لَكَ ) .

وحكمه وجوب بناؤه على الفتح ، أو على ما ينوب عن الفتح من الحركات ، والحروف ، ويكون في محل نصب . الأمثلة على ذلك :

( لا رَجُلٌ مُسَافِرٌ ) مفرد ( لا رَجُلَيْنِ مُسَافِرَانِ ) مثنى ( لا مُعَلِّمِينَ مُسَافِرُونَ ) جمع مذكر ( لا طَالِبَاتٍ عِنْدَنَا ) جمع مؤنث مع جواز بناء جمع المؤنث على :  
١- الكسر على الأصل .

٢- أو على الفتحة نفسها على اختلاف التقديرات<sup>(١)</sup> وهو في محل نصب دائماً بمعنى مبني لفظاً منصوباً محلاً ، وإليه ذهب الجمهور .

٢/ المضاف :

ويقصد به هنا : المركب الإضافي ، وهو ما كان جزؤه الأول خاضعاً للموقع الإعرابي ، والثاني دائماً مجروراً بالإضافة نحو ( لا طَالِبَ عِلْمٍ مَذْمُومٌ ) ويلاحظ أن المضاف إليه بعد اسم ( لا ) يأتي نكرة ليبقى المضاف على تنكيره ، إذ لو أضيف إلى معرفة لالتبس التعريف وهذا يتنافى مع شروط إعمالها نحو : ( لا غلامٌ محمدٍ عندنا ) فلا هنا غير عاملة<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر شرح بن عقيل ج ٢ ص ٨ ومغني اللبيب لابن هشام ص ٣٣ والنحو الوافي ج ١ ص ٦٢٨ والنحو الوصفي ج ٢ ص ٢٠١ نحو الألفية ج

١ ص ٢٨١ والمحيط في الأصوات العربية ج ٢ ص ٢٠٦ ومعجم النحو لعبد الغني ص ٢٣٣ وشرح الأشموني ج ٢ ص ٩ .

(٢) ينظر المراجع السابقة وبناء الجملة الاسمية د / نجاة ص ٧٧

### ٣/ الشبيه بالمضاف :

ومعناه : هو كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل وإما بعطف ، ويقصدون به : الكلمة التي اتصلت بها كلمة أخرى لإتمام معناها وحكمه وجوب إعرابه مع نصبه بالفتحة أو ما ينوب عنها : نحو ( لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ ) ( لا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا ) ( لا حَسَنًا فِعْلُهُ مَذْمُومٌ ) ( وَلَا قَبِيحًا فِعْلُهُ مَحْمُودٌ ) فان الكلمة الثانية في الجمل الأربعة أتمت معنى الكلمة الأولى ووضحتها وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده .

فالفرق بين المضاف والشبيه بالمضاف في فلسفة الإعراب في الآتي:

١- يتشابه المضاف والشبيه بالمضاف في المعنى حيث إن كلاهما تستدعي كلمته الأولى كلمته الثانية لإتمام المعنى .

٢- ويختلفان من حيث إن الشبيه بالمضاف تكون ( كلمته ) الثانية تقع مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر . بحسب سياق الكلام ، وذلك لأن الكلمة الأولى وصف عام لعمل عمل الفعل ، فقد يتطلب فاعلاً ، ومفعولاً أو مجروراً نحو :

أ- ( لا قَبِيحًا فِعْلُهُ مَحْمُودٌ )

ب- ( لا مُتَخَلِّيًا عَنْ وَاجِبِهِ مَقْبُولٌ )

ج- ( لا نَاصِرًا أَخَاهُ مَذْمُومٌ )<sup>(١)</sup>

### ٤/ حذف اسم (لا) إن فهم :

جاء في أسلوب النفي بلا النافية للجنس حذف اسمها وإبقاء خبرها ليبدل على استعمال نادر وذلك نحو ( لا عَلَيْكَ ) أي لا بأس عليك .

قال الأشموني : ( وندر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر من ذلك قولهم ( لا عَلَيْكَ ) يريدون : ( لا بِأَسَ عَلَيْكَ )<sup>(٢)</sup> .

### ٥/ حذف الاسم والخبر معاً :

(١) النحو الوصفي ج ٢ ص ٤٣٤ والمحيط ج ٢ ص ٣٧ ونحو الألفية ج ١ ص ٢٨٤ ومعجم النحو ص ٤٩٤ والنحو الروائي ج ١ ص ٦٢٦ وشرح

الكافية ج ١ ص ٢٥٥ والنحو الشامل ص ١٧٥ .

(٢) شرح الأشموني ج ٢ ص ١٨ وينظر شرح الكافية ج ١ ص ٣٦٦ والمحيط ج ٢ ص ٣٧

وأيضاً ندر في أسلوب النفي بلا النافية للجنس حذف الاسم والخبر معاً في آنٍ واحدٍ لعدم فهم المقصود إلا نادراً وجاء على لسان العرب قليل .

قال الصبان :

( كما ندر حذفهما معاً في قولك ( لا ) في جواب القائل : ( أَعَلَيَّْ بَأْسٌ ) أي تقول :  
(لا)<sup>(١)</sup> .

وهنالك أحكام تتعلق باسم لا وهو النعت، والبدل، والعطف، ونحو ذلك وهي قريبة من حكم الاسم فلا داعي لإيرادها هنا<sup>(٢)</sup> .

(١) حاشية الصبان ج ٢ ص ١٨ ٤

(٢) ينظر لذلك المراجع السابقة .



### المبحث الثالث

#### في أحوال خبر ( لا ) النافية للجنس

لخبر لا النافية للجنس أحوال متعددة مثل الاسم، بأنه يأتي مفرداً وجملةً وشبه جملةً على النحو التالي — في خبر لا من حيث الحذف وعدمه وغير ذلك —:

##### ١/ الخبر المفرد :

تعريفه كما تقدم في اسم لا . وهو إما أن يكون مفرداً سواء كان مفرداً عددياً أو مثني ، أو جمعاً سالماً ، تذكيراً أو تأنثياً أم جمع تكسير : مثاله : ( لا طَالِبَ مُهْمَلٌ ) إلى آخر ما ذكر في الاسم.

##### ٢/ جملة فعلية :

ومثل قولك ( لا مُسْلِمٌ يَلْجَأُ لِغَيْرِ اللَّهِ ) وخبر لا هنا جملة يَلْجَأُ وهو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره ( هو ) والجملة في محل رفع خبر ( لا ).

##### ٣/ جملة اسمية :

مثل قوله تعالى ﴿ لا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارُ ﴾ باعتبار ( أن لهم النار ) جملة اسمية مكونة من اسم أن وخبرها في محل رفع خبر لا .

##### ٤/ ويأتي شبه الجملة :

والمقصود بشبه الجملة الظرف أو الجار والمجرور نحو قوله تعالى ﴿ لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾ ﴿ لا ظَلَمَ الْيَوْمَ ﴾ وهذا كثير في القرآن الكريم وغيره كما سيأتي <sup>(١)</sup> .

وذكر النحاة في مثل هذا ( إلى أن الظرف أو الجار والمجرور بعد النفي لا يتعلق بالمنفي أي لا يتعلق باسم لا ، لأنه يكون شبيهاً بالمضاف فينون ويعرب ويسمى مطولاً وممطولاً ولذلك منع وسيأتي ذلك في الآيات القرآنية وهذا هو رأي جمهور النحاة وهو الأفضل ولذلك يحمل إعراب القرآن الكريم على الأفصح والأحسن والأجود <sup>(٢)</sup> .

##### ٥/ حذف خبر ( لا ) :

(١) ينظر النحو الوصفي ج ٢ ص ٤٣٥ وشرح الأشموني ج ٢ ص ٦ والمحيط ج ٢ ص ١٣٧ ودراسات في أسلوب القرآن ج ٢ ص ٥٣٢ .

(٢) ينظر شرح الكافية لابن الحاجب ج ١ ص ٢٥٧ والجداول ج ١٢ ص ٢٤٢ وإعراب القرآن وبيانه ج ٤ ص ٣٥٧ .

من أسلوب النفي بلا النافية للجنس حذف خبرها إذا علم قال : الأشموني شارحاً ألفية ابن مالك في قوله .

( وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر) جوازاً عند الحجازيين ولروماً عند التميميين والطائيين.

( إذا المراد مع سقوطه ظهر ) بقريئة نحو (وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ) و (قَالُوا لَا ضَيْرَ) فإن

خفي المراد . وجب ذكره عند الجميع . ولا فرق بين الظروف وغيره (١)

فخضع أسلوب النفي بلا من حيث حذف خبرها في استعمال العربية على النحو التالي :

١- يجب ذكره إذا كان ذلك ضرورياً حيث أنه لو حذف بأي حال من الأحوال لكان معناه

مجهولاً مثل قول الرسول ﷺ: (أَنَا أَعَارُ وَاللَّهُ يَغَارُ ، وَلَا أَحَدٌ أَعْيُرُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِذَلِكَ

حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ) فهنا لا يمكن حذف (أَعْيُرُ) لغموض المعنى .

٢- يصح حذفه . وهو الاستعمال الكثير في اللغة العربية إيجازاً ، واختصاراً ، إذا عرف بدون

ذكره، منه الآيات ( لَا ضَيْرَ ) ( فَلَا قُوَّةَ ) .. الخ على تقدير ( وَلَا ضَيْرَ عَلَيْنَا ) ( وَلَا

قُوَّةَ مِنَّا ) فحذف الخبر في باب ( لا ) شائع كثير بشرط أن يكون المقصود منه ظاهر مع

حذفه أما إذا لم يكن المقصود ظاهراً بالحذف فإنه يجب ذكره دائماً (٢) .

(١) شرح الأشموني ج ٢ ص ١٧ وينظر شرح بن عقيل ج ٢ ص ٢٦ الشواهد للعين ج ٢ ص ١٧ شرح الكافية ج ١ ص ١١٢ حاشية الصبان ج

٢ ص ١٧ .

(٢) ينظر النحر المصنفي محمد عيد ص ٢٩٠ والمحيط ج ٢ ص ٣٨ / ٣- معني اللبيب ص ٨٣٤

المبحث الرابع

عن العلة في بناء اسمها

ذهبت جمهور النحاة إلى أن اسم لا ركب مع ( لا ) وصير بمثلة خمسة عشر، وعللة بنائه تضمنه معنى ( مِنْ ) حيث أن التقدير ( لا ) ( مِنْ رَيْبٍ ) فاحتيج إلى تقدير ( مِنْ ) لتدل على نفي الجنس .

بمعنى شبهوا ( لا ) بالأعداد المركبة، فعاملوها كالكلمة الواحدة مثل كلمة : ( لا سُنْكَي ) فيقال في إعراب كلمة ( لا رَجُلٌ حَاضِرٌ ) علي أن ( لا رَجُلٌ ) كلها كلمة واحدة في محل رفع مبتدأ على رأى سيبويه و ( حَاضِرٌ ) خبر ( لا رَجُلٌ ) ولهذا السبب أجازا للتابع أن يتبع محل الابتداء في نحو قولك : ( لا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِي الدَّارِ ) برفع امرأة عطفاً على محل ( لا ) واسمها . ومثله في النعت تقول ( لا رَجُلٌ كَسُولٌ عِنْدَنَا ) برفع ( كَسُولٌ ) وهكذا ما يماثله<sup>(١)</sup> .

وقال بعضهم العلة ( جعل ) ( لا ) مع النكرة الشائعة مركباً ، فهو أوكد من تضمن الاسم معنى الحرف مِنْ ، لأنه جعل جزءاً من الاسم، بدلالة أنك تضيف إليه مجموعاً وتدخل عليه حرف الجر . مثل قولك ( جِئْتُ بِمَا لِي ) ( وَلَا زَادِ ) فلما صار كذلك بني على الفتح وهما جميعاً في موضع الرفع علي الابتداء ) هذا هو رأي الجمهور — كما مرَّ —<sup>(٢)</sup> .

ويرى غير الجمهور ( أن البناء على اعتبار تضمنه معنى ( مِنْ ) مع تركيبه تركيب خمسة عشر أمر أتى به النحويون من عندهم فلا دليل عليها؛ وذلك بدليل أن الاسم إذا كان مضافاً نصب ولم ين ، وإن اسمها المبني في محل نصب فلا علاقة له بخمسة عشر )<sup>(٣)</sup> ... الخ .

والذي يظهر لي هنا أن العلة الحقيقية والسبب الحقيقي في بناء اسم لا على الفتح هو استعمال العرب في أسلوبهم الكلامي للتعبير عن أغراضهم عند قصدهم النفي العام ببناء اسم لا على الفتح

(١) ينظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ والبيان للعكري ج ١ ص ٦-٧ وشرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٢٣٥ وشرح الكافي : بن الحاجب ١

ص ٢٣٥ وحاشية الصبيان ج ٢ ص ٧ ، والنحو الوافي لعباس ج ١ ص ٦٢٧ والمغضب ج ٤ ص ٣٥٧

(٢) ينظر مجمع البيان للطبري ج ١ ص ١١٧ والمحيط لحمد الانطاكي ج ٢ ص ٣٧ وغيرهم

(٣) ينظر النحو الوصفي لحمد صلاح ج ٢ ص ٤٣٨ ودراسات نقدية في النحو العربي ص ٤٦

لقصد التنقيص وبلسافهم هذا نطق القرآن الكريم، فأشهر الروايات جاءت ببناء اسم لا على الفتح، فالقرآن الكريم هو الروح الأساسي للغة العربية في كل زمان ومكان<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر الكشاف ج ١ ص ١٢١ والبحر المحيط ج ١ ص ١٥٩ والتحرير والتنوير ج ١ ص ٢٢٢ وغيرهم من التفاسير كما سيأتي ذلك عند مواضع البحث في الآيات القرآنية.

### المبحث الخامس

#### في النفي الذي تحدته ( لا ) الداخلة على الجملة الاسمية

وأشكال النفي الذي تحدته ( لا ) الداخلة على الجملة الاسمية في أسلوب النفي بما عند العرب ثلاثة أنواع . وهي :

أ/ لا النافية للجنس التي هي موضوع هذا البحث:

وتعرف عند النحاة — كما مرَّ — بلا العاملة عمل (إن)، أو النافية للجنس نصاً ، أو (لا) التبرئة، فتدخل على المبتدأ فتنصبه والخبر فترفعه؛ ولذلك حملت على (أن) في العمل؛ لأنها تؤكد النفي العام عند دخولها في الاسم . و(إن) تؤكد الإثبات عند دخولها على الاسم . فهذه هي العلاقة بينها وبين (إن) فإنَّ للمبالغة في الإثبات؛ لأن معناها التحقيق ، ولا التبرئة للمبالغة في النفي؛ لأنها لنفي الجنس<sup>(١)</sup> .

ب/ لا العاملة عمل ( لَيْسَ ):

وتعرف عند النحاة بلا الحجازية فتدخل على المبتدأ فترفعه والخبر فتنصبه ، مثل ( لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ) أي ( لا رَجُلٌ كائناً فِي الدَّارِ ) فالنفي بما يحتمل معنيين :

١ - نفي الوحدة وهو الأصل في استعمالها .

٢ - نفي الجنس فيكون على حسب قصد المتكلم .

نحو ( لا صُعُوبَةٌ فِي الإِمْتِحَانِ ) بالرفع بقصد نفي صعوبة أيِّ امتحانٍ ، أو الحكم على الامتحان بالصعوبة إذا كان الغرض نفي وجود صعوبة واحدة ، ويجوز حينئذ التعقيب بثوك ( بَلْ صُعُوبَاتٌ ) .. الخ ويستفاد منها العموم كما في النافية للجنس المبنية على الفتح مع أن المبنية أقوى في الدلالة عليه باعتبارها نصاً أو أقوى ظهوراً، وسبب العموم في ذلك أنها نكرة في سياق النفي فتعم فالتكلم هو الذي يضبط ذلك حسب القصد ومقام المقال . ويعرف الفرق بينهما بالقرائن<sup>(٢)</sup> .

ج/ لا المهملة:

(١) ينظر البرهان في علوم القرآن ج ٤ ص ٣٥١ شرح بن عقيل ج ١ ص ٣١٢ والنحو الراعي ج ١ ص ٥٤٤ وبناء الجملة الاسمية د. النحاة ص ٧٥

ومعجم النحو لعبد التمي ص ١٩١ .

وتعرف عند النحاة بلا التميمية أو المهملية فإنها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ بالابتداء والخبر بالمبتدأ ولا أثر لها في الاسمين من ناحية الإعراب فالفرق بينها وبين العاملة عمل لَيْسَ، فالعاملة عمل ليس عاملة في الاسم الذي بعدها وهي غير عاملة فيهما<sup>(٣)</sup> . والله أعلم :

#### د/ الفرق بين النفي في نوعي ( لا ) النافية للجنس والنافية للوحدة:

النفي في اللغة العربية قد يستخدم لنفي الواحد ، أو لنفي الجنس كله ، ومن الممكن أن تستخدم ( لا ) لأدائها تبيين الوظيفتين ؛ لأن النافي حقيقة هو المتكلم . ولذلك تختلف عند النحاة الحالة الإعرابية لكلٍ مِنْ رُكْنِي الجملة الاسمية المنفية بلا باختلاف نفي ( لا ) لكونه للواحد ، أو للجنس .

فالفرق بينهما في المعنى فقط ؛ لأن ( لا ) التي يرفع معها الاسم وينصب الخبر — وهي العاملة عمل ليس — تحمل نفي الجنس ونفي الواحدة — كما مر — والذي يحدد هـمَا أسلوب الكلام . وأما التي ينصب بعدها الاسم ويرفع الخبر — وهي النافية للجنس — فلا تفيد إلا نفي الجنس فقط، ولا تستعمل في غير هذا الأسلوب . هذا في حالة انفراد الاسم؛ لعموم النكرة في سياق النفي .

وأما في حالة تثنية الاسم أو جمعه فالنفي فيهما لا يختلف وذلك نحو ( لا مُسْلِمِينَ مَوْجُودِينَ فِي الدَّارِ ) بنصب مسلمين بالياء . ( لا مُسْلِمَانِ مَوْجُودِينَ فِي الدَّارِ ) برفع مسلمين بالألف .

هذا في حالة التثنية فالأولى ( لا ) نافية للجنس، والثانية نافية للوحدة . ومثال الجمع قولك ( لا مُسْلِمِينَ مَوْجُودُونَ فِي الدَّارِ ) باعتبارها نافية للوحدة . فالنفي في هذه الصورة لا يحتمل من جهة احتمال أن يكون واقعاً على القيد الخاص لنفي الجنس في حالة التثنية والجمع . بل الفرق الصحيح بين المراد من النفي بينهما في حالة انفراد الاسم وبنائه حيث لم يكن مثني ولا جمعاً فيكون النفي في ( لا ) النافية للجنس نصاً لا يقبل احتمالاً وشاملاً كل فرد حتماً ويكون في لا النافية للوحدة محتملاً لنفي الجنس ونفي الوحدة<sup>(١)</sup> أما عند تثنية اسميهما ، أو جمعه فالنفي يختلف باختلاف نوعيهما فيكون محتملاً في كل منهما، فإما نفيًا للحكم عن الجنس كله وإما في التثنية فقط ، أو الجمع فقط حسب قصد المتكلم

(١) هذا هو رأي الجمهور ، ويرى بعضهم أنه لا داعي لاعتبار نفي الوحدة لعموم النكرة .. الخ وينظر لهذا الرأي : النحو الوصفي لمحمد صلاح ج ٢

نفيًا للحكم عن الجنس كله وإما في التثنية فقط ، أو الجمع فقط حسب قصد المتكلم فمؤداه فيهما واحد عند تثنية الاسم أو جمعه ولكنه مختلف عند أفراد الاسم<sup>(١)</sup> . والله أعلم .

(١) ينظر حاشية الصبان ج ٢ ص ٢ والنحو الشامل لعبد المنعم ص ١٧٢ والنحو المصفي لمحمد عبد ص ٣٠٧ والدراسات النقدية في النحو العربي ج ١ ص ٢٠٧ وحاشية أبي النجا ص ٩٢ وشرح الأزهرية لعطار ص ١١١ وبناء الجملة الاسمية د . نجاة ص ٧٥ وبناء الجملة العربية لمحمد حماسة ص ٤٠٢ .